

الفصل العاشر

لجنة الدفاع عن الثقافة القومية

وَضَعَ السادات مصر - بل والوطن العربي كله - في مأزق توقيعه لاتفاقيات كامب ديفيد (1979)، وأربك الموقف الداخلي الوطني بوضعه أمام خيار مقاومة لم يستعد الشعب لها بعد خروجه بقوة في انتفاضة يناير 1977 ضد رفع الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة، وبسبب ما أعقبها من اعتقالات واسعة، ومحاصرات للرأي والقوى الوطنية، كل هذه العوامل جعلت التحرك ضد الاتفاق لا يمضي بنفس قوة الانتفاضة جماهيرياً، وإن ساد رفض شعبي ملموس أيضاً ضد السلام مع إسرائيل.

لكن الوضع بين المثقفين كان أفضل إلى حد كبير، حيث بدأت موجة من التعبير المضاد متنوعة الأشكال. وحيث كانت قوى اليسار، بادية القوة في موقعة الانتفاضة وتحملت عبء الاعتقالات والمحاكمات، فإنها بدت أكثر جاهزية للمقاومة، وكان الجانب الثقافي في الاتفاق ومسألة القبول الرسمي

بوجود إسرائيل والصهيونية في مصر أو المنطقة غير قابلة للتحمل. وقد سارعنا في مكتب الأدباء بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، للدعوة لمؤتمر كبير للمثقفين من كافة الاتجاهات، لبحث أشكال المواجهة مع احتمالات تطبيق الاتفاقية عمومًا، وفي مجال الثقافة والإعلام بوجه خاص. وكانت أ. فريدة النقاش رئيسة المكتب داعية نشطة من جهة كما وقف إلى جانبنا زخم تأييد شخصيات مثل لطيفه الزيات وإنجي أفلاطون ومحمد عودة وعبد العظيم أنيس ومحمود العالم وسيد بحراوي ورضوى عاشور وعادل المشد وعز الدين نجيب... إلخ، من الذين شكلوا جماعة دعم الكتاب الفلسطينيين والثقافة الفلسطينية في مصر، ومن ثمَّ الترتيب لعقد اجتماع موسع يوم 30 مارس 1979: مؤتمر المثقفين المصريين ضد كامب ديفيد بمقر حزب التجمع.

بذور اللجنة

لا بد أن يتذكر القارئ معي أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ربيع 1979، موعِد إعلان اللجنة، كان عقب معركة طويلة مع السادات منذ ذهب إلى القدس في نوفمبر 1977، وأن مياهًا كثيرة جرت في النهر خلال هذه الفترة بين الوطنية المصرية والعربية وبين النفوذ الصهيوني الزاحف في الشرق الأوسط، وفق خطط أمريكية إسرائيلية. ولذا يتوجب على الباحثين فحص هذه المرحلة جيدًا، لا مجرد الرجوع للمذكرات، ففيها تحركت

نظريات "السلام الدائم" والسلام الأمريكي، إزاء تقدم سياسة "التعايش السلمي" بين الأمريكيين والسوفيت. وقد تبلور دور السادات مع السياسة الأمريكية "ضد الشيوعية" في إفريقيا، حين عرضوا عليه المنطق الذي رفضه عبد الناصر عندما طلب الأمريكيون تعاونه في مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط عام 1953/1954 مقابل جلاء الإنجليز... إلخ. هنا وافق السادات على نفس الطلب بحجة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، لكن في وقت نشطت فيه الحركات السياسية، والديمقراطية خاصة عقب أحداث 19/18 يناير 1977. وبرز هنا دور الشيوعيين واليساريين عموماً على سطح الحياة الوطنية، وبلغ توزيع جريدة "الأهالي" مثلاً أعلى نسبة عرفت بها الصحيفة تقريباً، ونشطت حركة المثقفين في المقاهي والمنتديات، في رفض صريح "للاتصالات" النشطة بين حكومة مصر الساداتية والإسرائيليين.

في هذا الجو كانت قد نشأت فكرة تنظيم حلقة نقاش، ذات استمرارية، خلال نقاشي مع د. لطيفة الزيات، وتنعقد كل أسبوعين مثلاً في منزلها، خاصة وأن أخاها محمد عبد السلام الزيات (الذي يقطن نفس الفيلا معها في الدقي) كان قد "انسحب" من علاقته بالسادات، بل وأصدر كتاباً وجد شهرة باسم: "مصر إلى أين؟" كاشفاً سياسة السادات بعد أن قبل التعاون معه عقب انقلاب مايو 1971 بقيادة السادات. وكان الكتاب هجوماً صريحاً على السادات وسياسته أدى إلى مصادرته في المطبعة، عبر رسالة ساداتية للزيات بالتزام السكوت، فبدا الرجل صامتاً ومتحفظاً، وإن تعاون بالرأي مع هذا الشكل المعارض أو ذاك. ولذا أيد بإيجابية فكرة الندوة في منزلها، على أن

تجمع شخصيات معنية بالقضايا السياسية، مصرية وقومية، وأن يتحدث فيها الشخص المناسب لكل موضوع، ويخضع الموضوع للمناقشة، دون إصدار أية بيانات أو التوسع في الحضور، واجتهدت كثيرًا في التحضير لهذه اللقاءات. وشهدت "الندوة" الدورية حضورًا ومداخلات من شخصيات ذات وزن في موضوعها، مثل خليل حسن خليل، ومحمود عبد الفضيل في الاقتصاد، وفؤاد زكريا عن الحركة الإسلامية، وطارق البشري عن "الجماعة الوطنية"، وسيد ياسين عن نظرية الحاجز النفسي، وسيد البحراوي عن التبعية الفكرية، واستمرت الندوة بنجاح على مدى عامين على الأقل، حتى تشكلت "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"، وكلما تعمقت علاقة السادات بإسرائيل ومشروعاته للاتفاق معها بدأ السخط العام يتصاعد، ونعمة الندوة، تتصاعد أيضًا خاصة وأنه صاحب ذلك بتفسيرات مضللة عن تعاظم ظاهرة الفتنة الطائفية، والصدام في مناطق تعايش معروفة بين الأقباط والمسلمين (الزاوية الحمراء - الظاهر، إلخ) وبدا لنا الأمر غير منفصل عن المشروع الصهيوني في نفس الوقت بالمنطقة..

ما زال هذا العمل يذكر ويقدم تقييمًا مبكرًا للجنة وأنا الذي تحمست وقتها لتكليف أحد الشبان ممن عملوا في مواقع ذات صلة بالسياسات العليا، لكتابة مقال أو تقرير شامل للجنة، عن الخطط الإسرائيلية التي تجري مناقشتها، وما يتحقق منها في العلاقة مع مصر، من مشروع مد مياه النيل لرفع، إلى مشروعات اقتصادية وخاصة زراعية، وتصورات ومواقع كسر الحاجز النفسي مع إسرائيل... إلخ، وجاء تقريره باسم صاحبه المستعار

"محمد حسن" في حوالي 40 صفحة، مذهلاً للجميع، حتى صرّح السيد ياسين مدير مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام وقتها، بأن هذا "شغل" مؤسسة وليس شخصاً واحداً، بينما رفض "محمد حسن" حضور النقاش. والتقرير يلمح إلى استقبال مركز الأهرام لأساتذة كسر الحاجز النفسي مع الإسرائيليين، ورأينا أن الفضح المبكر لهذه الأنشطة الإسرائيلية مع مصر مفيد على المستوى المصري والعربي، وإن كان يسهل نشره عربياً عن نشره في مصر. وعقب المناقشة حملته للنشر في مجلة "دراسات عربية" ببيروت ومراسلتها هنا فريدة النقاش. ويبدو أن وسيلة فريدة للاتصال بالمجلة وإرسال المواد الهامة كانت عبر السيد "مدبولي" صاحب المكتبة الشهيرة ذات التعامل الواسع مع قرائه في بيروت. أخذ منها الدراسة، وانتقلت عاجلاً ليد المباحث العامة دون أن نستطيع توجيه اتهام..! وإنما فوجئنا عقب ذلك مباشرة بالنتيجة..! كنا نصطاف في جمصة مع عائلاتنا أنا وحسين عبد الرازق وعادل حسين وطارق البشري وسيد الملاح، وإذ بفرقة زوار الفجر حاضرة فجراً لاعتقال فريدة النقاش، بتهمة نشر مادة ضارة بالنظام، وضرورة أن تدلهم على "محمد حسن" هذا كاتب التقرير الخطير عن العلاقة بإسرائيل..! وكانت هي لا تعرفه بالفعل وصدقت القول أن باحثاً مجتهداً جاء به إليها كمراسلة، وشربت المسكينة أسبوعين أو أكثر في سجن النساء..! ونشر التقرير بوسائل أخرى، حتى أعده أحد الباحثين ثانية في شكل كتاب باسم "محمد حسن" نشرته دار الكلمة ببيروت باسم "خطة السلام"، ثم أعيد نشره في مصر - بعد مقتل السادات وبعد

إضافات عن مشكلة التطبيع - عن طريق دار المستقبل بعنوان "خمس سنوات من التطبيع". وقد قدم هذا العمل أقوى مادة فعلية حتى ذلك الوقت عن عملية "تطبيع" العلاقة مع إسرائيل، وكشف العاملين عليها من مصطفى خليل إلى يوسف والي، وكل شلة السادات.

لم نفاجأ إذن بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، خاصة وقد رافقها استقالات من وزراء مسئولين لهم اعتبارهم مثل إسماعيل فهمي ومحمود رياض ومحمد إبراهيم كامل، وكان صعباً علينا قبولها، وإن كانت القاعدة الشعبية كانت تقابل الحدث بصمت المستريب في النجاح ولكنها تتوقعه...! وقد تدهش من أشكال اعتراضنا...

قيام اللجنة

ومع ذلك بدا يوم 26 مارس 1979 وتوقيع الاتفاق صادماً لنا تماماً، ويمكن أن تأخذك الصدمة إلى بعيد. أذكر هنا ما قام به صديق لنا كاتب القصة المعروف المرحوم إبراهيم منصور، وكان من زبائن مقهى "ريش" الدائمين وسط المدينة، ويميل للسخرية، والتهريج بصوت عالٍ ليعبر عن آرائه ومواقفه النقدية أو الوطنية. فبعد ذبوع خبر اتفاق كامب ديفيد، خلع ملابسه العليا، وكتب لافتة صغيرة بسعة صدره مكتوباً عليها: "لا لكامب ديفيد"، وخرج بها في شارع طلعت حرب وسط المدينة صارخاً بالرفض، وأخذه الأمن طبعاً إلى الاعتقال لعدة أيام، بعد أن اشتهرت

الواقعة وسط البلد وبين المثقفين عموماً، وخلال ثلاثة أيام (30 مارس) تقريباً تمت الدعوة لمؤتمر عام للمثقفين بحزب التجمع، حضره أكثر من مئة مثقف معروف تعاقبوا في الحديث عن الكارثة مطالبين بإنشاء أداة دائمة لمواجهة الوجود الإسرائيلي المحتمل في الثقافة العربية بمصر، وتم اختيار عدد كبير من الحاضرين كأمين عام للجنة باسم "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"، ويبدو أن اشتغال بعضنا السابق مع الكتاب الفلسطينيين أو الشباب الفلسطيني قد دفع باسم لطيفة الزيات رئيسة وباسمي كأمين اللجنة، دون خلافات ظاهرة.

كان المثير في مؤتمر المثقفين، وجود مادة صريحة في الاتفاقية (المادة الثالثة) تؤكد على "الامتناع عن التحريض أو الإثارة أو الأفعال العدوانية، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال للمحاكمة"! والإيحاءات والإشارات من بعدها إلى الثقافة والإعلام..

كان حشد المثقفين في المؤتمر كبيراً، ومن توجهات مختلفة، في وقت لا يقبل المثقفون كثيراً على أنشطة حزب التجمع، وإن تابعوه عن طريق أسبوعية "الأهالي"، ولذا بدت الرغبة واضحة لتأكيد "استقلالية" اللجنة عن "النمط الحزبي"، على نمط معظم الأحزاب الآخذة بفكرة إنشاء اتحادات وهيئات تابعة باسمهم للعمال والفلاحين والشباب إلخ، ولم تظهر بقوة أهمية دعم الأحزاب للمجتمع الأهلي وتنظيماته المستقلة فيما سمي فيما بعد "المجتمع المدني"...

ومع ذلك توصلنا لمعالجة هذه المسألة بأنها "لجنة وطنية ثقافية، تضم حزيين وغير حزيين، وتعمل في الإطار القانوني لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي"، حيث لم يكن مسموحاً في قوانين التنظيم الأهلي بمثل لجتتنا كتنظيم مستقل تماماً.

ولم تكن الرئيسة فعلاً عضوة بالتجمع، وإن كنت أنا عضو اللجنة السياسية ومكتب الكتاب به، ثم بدأ النشاط بتقليد تمسكت به لطيفة الزيات وهو لقاء الأمانة مساء كل أحد، مستمراً لأكثر من عقد ونصف من انطلاق اللجنة...

دار الجدل حول تسمية اللجنة بالدفاع عن "الثقافة القومية" بينما الأولى كان أن نقول الثقافة "الوطنية"، لأن ثقافة المصريين ممتدة من العصر الفرعوني للقبطي ثم الإسلامي العربي، وأنا متحمس لهذا المفهوم دائماً، كنا في ظروف كون كامب ديفيد موجهة للمنطقة ككل، وكان لا بد أن نتعامل بقوة مع الوسط العربي، وعنصره المشترك هو التراث العربي، "والثقافة القومية" هي التي تهتم بذلك، وهنا أخذ البعض يُلمّح إلى الوجود الكثيف للفكر القومي واليساري في اللجنة، ويتساءل عن أصحاب الفكر الإسلامي، بينما كنا عملياً متعاونين مع جماعة حزب العمل، الذي يمثل ضمناً للإسلاميين، فضلاً عن الشخصيات الإسلامية المستقلة مثل عادل عيد - عبدالوهاب المسيري... إلخ، لكن اعتراضنا كان قوياً أيضاً على المفهوم الديني عند بعض (الإسلاميين)، وحتى العرقي (عن اليهود) تجاه المسألة الفلسطينية

وإسرائيل، باعتبارها من مشاكل اليهود أمام الإسلام، وليست مسألة وطنية قومية ذات بُعد استعماري. وورد جدل كثير، تبعاً، في هذه المسألة حتى بدت اللجنة على غير وفاق كامل مع هذا التيار، الذي بدا بعض ممثليه يقيمون أشكالا أخرى مقابلة مما بات نشاط رفعت سيد أحمد "ومركز يافا" مثلاً له، ومع ذلك حرصت اللجنة على استمرار العلاقات الودية مع الأصدقاء على الأقل، لمعالجة مشاكل فكرية واجتماعية قائمة في المجتمع وعلى رأسها المشكلة الطائفية، التي كان لا بد أن يُراعى فيها تاريخ التوافق داخل الجماعة الوطنية بين المسلمين والأقباط في مصر. عرفت اللجنة سلسلة ندوات عن المشكلة الطائفية نفسها وعن الوافد والموروث لمعالجة مسأله الحداثة والتقليد في ثقافتنا، حيث يُتهم فيها الحداثيون بالإلحاد أو الكفر، واعتبار فكرة العلمانية هي من فكر الحداثة الوافد لتدمير التراث العربي الإسلامي الموروث...! وكان من طرائف تكوين اللجنة وفرة غلبة حضور مثقفات "يرطن" بالفرنسية والإنجليزية أمثال أمينة رشيد وإنجي أفلاطون وسهير فهمي فضلاً عن وجود لطيفة ورضوى عاشور، مما كاد أن يجعل التهمة ثابتة! لكن اللجنة أيضاً عاجلت المسألة الطائفية، بالاقتراب من عناصر ذات تأثير إيجابي في المشكلة أو مناقشة الآراء والتاريخ من حولها. ورأينا ضرورة اجتهادنا الخاص، وإدانة سلوك الدوائر الحكومية والأمنية في هذا المجال، وتبني عبد العظيم أنيس تحرير كتاب هام عن تحليلنا وموقفنا من الظاهرة، وفي باب الاجتهاد العلمي، أذكر أني ناقشت محمد عبد السلام، أن تقوم ندوتنا الخاصة مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، بعمل مشترك

مع شخصيات مسيحية مثقفة لإصدار بيانات معبرة عن مواقف حقيقية في اتجاه حل الأزمة من قبل كل الأطراف، وبعد اتفاقنا تناقشت مع المستشار طارق البشري، الذي يسر لنا مقابلة المستشار وليم سليمان، وكان رجلاً نبيلًا حقًا. وكان الهدف أن نطرح أفكارًا عملية على اللجنة وخارجها لتشكيل لجنة قومية لمعالجة الأزمة الطائفية، الأمر الذي تمس له عبد العظيم أنيس ومحمد عودة وعادل عيد، وكانوا يحددون الأسماء وأسارع بالاتصال بهم على أمل أن ننجز شيئًا على أرض الواقع...

كان الحماس في اللجنة يبالغ أحيانًا في تسييس النص بأكثر ما يهتم بالأبعاد الثقافية أو الاجتماعية، وهي مهمة اللجنة الأصلية، لكن بعض ذلك كان مفيدًا، لشعبيتها من جهة، وصداه في أوساط مختلفة من جهة أخرى. وفي بيان شهير للجنة عن المشكلة الطائفية ومسئولية الحكم فيها، وصل إلى حد استشارة السادات شخصيًا لدرجة الغضب الشديد وهو على أحد المنصات، وراح يقرأ منه كمثال على ما كان يسميهم "الأرازل" من المعارضين...! وصار نصف أعضاء أمانة اللجنة الرئيسية كانوا ضمن "قضية التفاحة" التي بلورت بعض تهم حملة الاعتقالات في سبتمبر 1981، وأُعتقل خلالها 1500 شخصية عامة منهم 25 في قضية خاصة باسم "التفاحة" عن "التجسس، والاتصال بالسوفييت، وقلب نظام الحكم". وكنتُ بين قائمة المتهمين بالطبع. والطريف أنني عندما تساءلت مرة عن طبيعة التهمة الخاصة بي في هذه الحملة، وجدت في صدر صحيفة الأهرام، تهم أعضاء المؤامرة، ومدون بها أمام اسمي "الاتصال بين المتآمرين والإسلاميين"، ولم يكن

ثمة إشارة ممكنة لأي نشاط في هذا الصدد، إلا لمسعاي مع لجنة "الجماعة الوطنية (طارق البشري ووليم سليمان) ضد الفتنة الطائفية..."!

كانت الموضوعات الداخلية (خارج موضوع التطبيع) تدخل ضمن توسيع مفهومنا حول الثقافة الوطنية نفسها، والدفاع عنها ضمن شعارنا عن "الدفاع بالثقافة" عن التراث والتقدم في نفس الوقت، بقدر ما كان الشعار الدائم عن "فلسطين قضية مصرية". ومن هنا كانت حملتنا على مفهوم "الحاجز النفسي"، الذي أراد بعض فلاسفة السياسة أن يفرضوا وسائل "عبوره" عبر الحوارات والندوات، بل ومحاولة اختراق اللجنة نفسها بادعاء موضوعية الحوار. وكان هذا الموضوع شائعاً، ونشير بصراحة "وموضوعية أيضاً" للأساتذة الأمريكيين - واحد منهم مشهور لا أذكر اسمه الآن - ممن ترددوا على مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، وقبل الشروع في عملية كامب ديفيد نفسها، بهدف تطويع الرأي العام على "عبور الحاجز النفسي" تجاه السادات أو حوارهِ الجاري مع الدوائر العدوانية، بل وتحديث بعض الأساتذة المصريين المتخصصين في علم النفس والأمراض النفسية، عن أن فرط العداء لإسرائيل بهذا الشكل هو نوع من "التوتر النفسي" المرضي، وإن وسائل العلاج الجماعي في حلقات نقاش منظمة، لذلك كانت أحد شواغل أستاذ معروف مثل محمد شعلان، وأظن بعضهم الآخر ليس مجهولاً في هذا المجال...

كان البعض حريصاً على اتهامنا بالتطرف - حتى النفسي - وبعضهم

غير راضٍ عن مفهوم التبعية أو الإمبريالية الثقافية، وكنا نعتبر ذلك من جانبنا - نزق الموالاتة للغرب (لم تكن بعد موجة العولمة قد بدأت بقوة كافية) ولذا تمثلت معارضتنا للبحوث الاجتماعية لصالح هيئات أجنبية وخاصة أمريكية، بل وسجلنا ظاهرة قدوم الباحثين الأمريكيين والأوروبيين بوفرة لدراسة المجتمع المصري، مستعينين بالباحث المصري "كصبي" للأسطى الأجنبي كما كان يحلو لبعضنا تشبيهه، وكان البعض من "فلاسفتنا" في مصر يرون ذلك دليلاً على مفهومهم عن تطرفنا، حتى قدمت باحثة شابة متميزة دراستها الوافية والشهيرة عن "وصف مصر بالأمريكاني"، نشرتها الاهرام الاقتصادي عام 1984 التي برزت كصحيفة وطنية في ذلك الوقت، وتقدمت الباحثة في عملها واتجاهها حتى صارت د. دينا الخواجة الأستاذة للاقتصاد السياسي، بل وتأكدت مقولاتنا بترجمة أعمال المؤرخ البريطاني "تيموثي ميتشيل" عن استعمار مصر، التي كشفت تأثيرات الأبحاث الأجنبية في خلق صور معينة عن الشعوب...

ثم كانت متابعتنا لما يجري في اليونسكو من مقاومة "مختار مبو" السنغالي، مديرها العام لأشكال الهيمنة الثقافية الأمريكية، ورفضهم لفكرة "التنوع الثقافي" على صعيد عالمي، مما دفع دوائر اليونسكو الوطنية إلى عالم "الهوية الثقافية" و"الانتماء الثقافي الوطني"، والدفاع عن التراث كخطاب وطني شائع عن الثقافة الوطنية، بما لم يستحِ أمامه بعض مثقفينا في مواجهتنا. ولذا أصدرنا مجلة "المواجهة" باسم اللجنة، ومستقلة، للتعبير عن أفكارنا ونشاطنا حافلة خلال ثمانية أعداد صدرت عنها بموضوعات الهوية والتراث

والثقافة الوطنية التي كان يهتم بها سيد البحراوي بالذات اهتماماً كبيراً، وأصدر صلاح عيسى مجلة مستقلة باسم "الثقافة الوطنية" أيضاً، مما كان مساهمة من اللجنة وأنصارها في دفع هذه المفاهيم بقوة إلى الشارع الثقافي في مصر والعالم العربي، وجعلني ذلك فخوراً بما أفعل.

ومن يتابع المرفق مع هذه الفقرة عن هيكله "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية" من مؤسسين ومساندين، ومن أشكال الإنتاج الثقافي، ومن طبيعة وهوية القائمين بكل ذلك، يستطيع أن يستنتج طبيعة دورنا داخل المجتمع الثقافي، وطبيعة ما حاولنا تقديمه. ولا أستطيع هنا أن أذكر الشخصيات التي تحملت الكثير، وكنا كالعائلة ليلاً ونهاراً، وهما الأساس هو "اللجنة"، أذكر أنه لم تجر انتخابات مثلاً لاختيار أمانة عامة أو تنفيذية منذ اختار المؤتمر العام بالتوافق لطيفة الزيات وحلمي شعراوي، لكننا لم ننتظر إجراءات لدعوة مهمة إلى العمل الجماعي مستفيدين من فرط الحماس القائم لدى إنجي أفلاطون ورضوى عاشور، وأمينة رشيد وسيد البحراوي وفتحية العسال وفريدة النقاش وعواطف عبد الرحمن وعز الدين نجيب، وجمال غزالي، وجمال الغيطاني ويوسف القعيد وعماد أبو غازي، ومحمد هشام وصلاح سليمان وسهام بيومي، وعبد الشكور حسن، ومحسنة توفيق، كما كان معنا بالطبع نجاح عمر ومحمود المراغي ومحمد عودة وعبد العظيم أنيس وصلاح عيسى، وهؤلاء هم المنتظمون أو شبه المنتظمين أسبوعياً تقريباً مساء كل أحد..!

ولابد أن القارئ يتوقع أن أقول له ما حدث عن عدم سعادة حزب التجمع بنا بالشكل الذي يوحي به هذا التقديم "للجنة الدفاع"، فالأغلبية هنا من غير أعضاء الحزب، وشخصيات ذات وزن، لا يمكن معاملتها دون اعتبار لأوزانها، ثم إن الإنتاج الفكري والثقافي للجنة، لم يكن بالطبع شعبويًا، ولا مما يحتاج الحزب لترويجه، بينما ينحو الحزب لسياسات آخذة في التدهور اليميني.

أما الأخطر فكان أن القيادات الرئيسية في الحزب، لم ترتح لموقفنا من القيادات التقليدية الفلسطينية، الحريصة على العلاقة مع النظام المصري في ذلك الوقت، وقد كان غارقًا في شؤون "كامب ديفيد"، كما أزعجنا الموقف المتحفظ من منظمات الكفاح المسلح، وأنا الذي كنت منسقبًا لمكاتبة حركات التحرير الإفريقية، وعارفًا لسياستها وزعمائها على مدى أكثر من عشرين عامًا، لا أتصور هذه الصراعات والشكليات الفلسطينية، وما تقبله من الرجعية العربية، مقابل "التمظهر" كدولة وليست حركة تحرير، وأعني بذلك صراحة قيادة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإذ بالقيادة في التجمع مرتاحة لذلك تمامًا، بل وتفرض مبدأ "نقبل ما تقبل به القيادة الفلسطينية" ويضعونا في حرج الاختلاف الشديد أحيانًا والتساؤل المخرج عن "القيادة الفلسطينية" الحقيقية أحيانًا أخرى..! ومن هنا انطلقت العديد من العراقل أمام عمل اللجنة في إطار حزب التجمع، لكن لم يكن ثمة إمكانية أخرى، لأن الحل الآخر كان الانتقال إلى "حزب العمل" وصوته جريدة الشعب برئاسة عادل حسين الذي كان يتقدم في طريقه الإسلامي...

وقد أدى ذلك إلى أنواع من التحرش باللجنة فعلياً، مثل طلب مراجعة أو الاتفاق على البيانات قبل إصدارها أو ما يصلنا من ملاحظات عن تحرشنا نحن بالحكم "والساداتية"، بينما ثمة قيادة في حزب التجمع تصدر كتاباً عن "المدرسة الساداتية"، ومن زاوية أخرى كان ثمة ملاحظات على النعمة الناصرية القومية، والراдикаلية اليسارية في نفس الوقت، مما جعل شخصيات مثل محمد عودة وعبد العظيم أنيس وعماذ أبو غازي يعزفون عن الحضور المنتظم لأنشطة اللجنة... لم يكن المتحفظون على اللجنة في التجمع لأنها منظمة جامعة لعدة تيارات، وأن صوتها العربي ونكاد نقول الدولي شاهد على أهميتها ويكادون وقد بلغ الأمر إقلاقتها لإسرائيل نفسها إلى حد إرسال تهديدات مباشرة بالقتل لبعض أعضائها...

المواجهة في المعرض

بشكل مألوف جاء إعداد هيئة الكتاب للمعرض السنوي في يناير 1981، وإذ بالأخبار تتسرب عن دعوة إسرائيل للمشاركة في المعرض، فكانت الطامة الكبرى عن كامب ديفيد الثقافية، متحققة على أرض الواقع. وقررت اللجنة التعرض لهذا الحضور الإسرائيلي في المعرض لمنعه بأية وسيلة، وكان الشباب من حولنا أكثر انفعالاً، وقابلية للتحرك... وقام مُقترَحنا على إصدار بيان يوقعه السياسيون والمثقفون ونقابيون، ونطبعه بأكبر كمية ممكنة لتوزيعه في المعرض وخارجه، ورحت أنا وبعض نشطاء

اللجنة تجمع التوقيعات المذكورة في النص المنشور هنا بعنوان "لا للصهيونية في معرض الكتاب".

البيان الصادر ضد اشتراك إسرائيل في معرض الكتاب

لا للكتاب الصهيوني في معرض الكتاب

الهيئات السياسية والثقافية والمهنية والشخصيات العامة الموقعة على هذا النداء، تناشد جماهير المواطنين المصريين، من الناشرين والموزعين، والكتاب والأدباء والمدرسين والطلاب، والعمال والمهنيين، أن يقاطعوا الكتاب الإسرائيلي في معرض الكتاب الدولي الثالث عشر مقاطعة تامة تشمل:

1 - عدم دخول جناح إدكو إنترناشيونال الوكيل الوحيد في مصر للناشرين الإسرائيليين أو شراء أي كتب منه أو تلقي أي مطبوعات مجانية أو هدايا، ومقاطعة أي جناح آخر يعرض المطبوعات الإسرائيلية.

2 - مقاطعة كافة الحفلات واللقاءات التي يدعو إليها أو يحضرها الناشرون الصهاينة، وألا يعقدوا معهم أو مع وكيلهم أي اتفاقات للتوزيع أو النشر المشترك أو الترجمة.

3 - أن ترفع دور النشر المصرية والعربية العلم الفلسطيني

على أجنحتها رمزاً لاحتجاجها على مشاركة الناشرين
الإسرائيليين في المعرض.

4 - أن تقوم كافة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية
واتحادات الطلاب ونوادي هيئات التدريس والنقابات
المهنية والعمالية، بدعوة أعضائها وأصدقائها والمواطنين
جميعاً بمقاطعة الجناح.

إن مشاركة الناشرين الصهاينة في هذا المعرض خطوة من مخطط
شامل يسعى لتطويع العقل المصري لأهداف المشروع الصهيوني
الاستعماري، بحيث يقبل بالتخلي عن هويته القومية، وانتمائه لأمتة
العربية، وحماسه لقضية الشعب الفلسطيني المضطهد، والأرض
الفلسطينية المغتصبة، وصولاً إلى اندماج حضاري شامل، تسيطر
من خلاله "العبرية الصهيونية" المزعومة على المنطقة.

إن دعوتنا لمقاطعة الكتاب الصهيوني في معرض الكتاب ليست
دعوة للتعصب الفكري، ولكنها احتجاج على أفكار استعمارية توسعية،
وسمتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأنها وجه آخر للعنصرية، كما
أنها رفض لاتجاهات تعتبر الشعب العربي الفلسطيني المطالب بأرضه،
مجموعة من الإرهابيين، بينما تقلب حقائق التاريخ لتعطي للإرهابيين
الصهاينة حقوقاً تاريخية على أرض غيرهم، وهي أفكار تعادي القيم

الروحانية والوطنية وتقف موقف العداء - الفكري والعلمي - من مقدساتنا الإسلامية والمسيحية.

وإن اشتراك الناشرين الإسرائيليين في هذا المعرض بالشكل الذي أعلن عنه، يجيء نتيجة لضغط إسرائيلي مكثف لدفع عملية "التطبيع الثقافي" إلى الأمام، باعتبارها جبهة الحرب الأساسية الآن ضد العرب، برغم أن إسرائيل ما تزال تحتل قسمًا من سيناء ويهدد قادتها بأن استكمال الانسحاب رهين بتطبيع العلاقات تطبيعًا كاملاً، هذا وبرغم أنها ما زالت تحتل الأراضي العربية الأخرى في الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان، وتنسف جثث الفلسطينيين من طلاب الجامعات في الأراضي المحتلة الذين يدافعون عن حق وطنهم.

إن إصرار إسرائيل على المشاركة في معرض الكتاب، هو محاولة للإيحاء بأن المثقفين المصريين يقبلون بها، برغم مواقفها العلنية المعادية للحقوق العربية وهو خطر بالغ ينبغي أن ينتبه له رواد المعرض، ومن ثمّ فعليهم رفض كافة الإغراءات لدخول الجناح الصهيوني تحت دعاوى حياد الثقافة أو رخص الكتب أو مجرد الفضول.

إن السماح بعرض الكتب الصهيونية في المعرض من خلال موزع ومستورد يحمل الجنسية المصرية، هو مناورة تضع الناشرين والموزعين المصريين في مأزق، يعرضهم للوقوع تحت طائلة المقاطعة العربية لمشاركتهم

مع إسرائيل في نفس المعرض، وهو أمر يحرم الكاتب المصري من التواجد بين يدي قارئه الطبيعي في أفطار الأمة العربية الأخرى. وهذا كله يشكل ضربة للتواصل الحضاري بين مصر وأمتها العربية وهو ما يسعى إليه المشروع الصهيوني.

إن مناورة هذا العام، وضعت الناشرين المصريين في مأزق مفاجئ ينبغي أن يدفعهم لمشاركتنا في الاحتجاج الرسمي على السماح بالكتاب الصهيوني بالمعرض، والأهم من ذلك أن يدفعهم لتفكير جدي في إقامة معرض مستقل لما ينشرونه أو يوزعونه بعيداً عن المعرض الرسمي الذي لا يلتزم حتى بقانونه، معرض مستقل لا مكان فيه لفكر عنصري يزدري قيمنا الوطنية والدينية وحقوق أمتنا.

وليكن شعارنا هذا العام:

لا، للجنح الإسرائيلي في معرض الكتاب

لا، للغزو الصهيوني للثقافة العربية في مصر

التوقيعات:

فؤاد نصحي أمين الإعلام والثقافة في حزب العمل الاشتراكي.

لطفي واكد أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطني التقدمي

الوحدوي.

كامل زهيري نقيب الصحفيين.

أحمد نبيل الهلالي عضو مجلس نقابة المحامين.

محمد الجندي، دار الثقافة الجديدة للنشر.

عبدالعظيم مناف، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع.

محمود بقشيش سكرتير جماعة أئلييه القاهرة للفنانين والكتاب.

لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (لجنة قومية تضم مختلف التيارات الفكرية وتعمل في إطار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي).

سمير فريد رئيس لجنة مقاطعة السينما الصهيونية.

وكان البيان يحمل شعارات مثل:

- ليكن الكتاب الصهيوني في المعرض كتاباً محرماً على كل المثقفين الشرفاء.
- اشتراك الناشرين الصهاينة في المعرض اغتصاب لموافقة المثقفين المصريين على وجودهم في مصر.
- لا تستدرج بدافع الفضول إلى جناح إدكو إنترناشيونال في

المعرض، الوكيل الوحيد للناشرين الإسرائيليين في مصر.

قائمة الشرف

الهيئات والنقابات التي أعلنت مقاطعتها لأية علاقات مع إسرائيل في مصر حتى الآن:

- نقابة الصحفيين.
- نقابة المحامين.
- نقابة الأطباء.
- نقابة الصيادلة.
- الاتحاد العام لعمال مصر.
- شعبة الهندسة الكيميائية والنووية بنقابة المهندسين.
- نقابة المهن السينمائية.
- نقابة المهن التمثيلية.
- نقابة المهن الموسيقية.
- جمعية المؤلفين والملحنين.
- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

وكان رئيس هيئة الكتاب شاعرًا نحترمه هو صلاح عبد الصبور، لكن لم يكن من الممكن أن يتدخل مباشرة بالمنع لأسباب تخصه، وإن كان المهجوم عليه بعدها هو الذي قيل إنه كان سبب إصابته بصدمه قلبية أودت بحياته بعد عدة شهور. وأعلن أن جيهان السادات ستفتتح الجناح الإسرائيلي في الليلة السابقة على يوم افتتاحه، وعلمنا أن الشباب كان حاضراً حول الجناح وهدد بتدميره أو حرقه فأبعدوا عن أرض المعرض. أما نحن في اللجنة فكنا نغلي في المقر، لكن كنا قد نجحنا في جمع التوقعات، وإعداد البيان في الشكل الذي يسهل توزيعه، ورتبنا في سرية تامة عن الضجيج الإعلامي، كيف أن مجموعة من مثقفي مصر وعلى رأسهم لطيفة الزيات ومعظم أعضاء الأمانة العامة، سيقفون أمام الجناح الإسرائيلي حاملين المنشور والعلم الفلسطيني بحجم صغير، محاولين الاعلان عن رفض وجود الجناح، بمختلف أشكال التواصل مع المواطنين المتجهين إلى الجناح الإسرائيلي، ويومها رتبت مهام كل عضو في اللجنة، والبدائل وخاصة ضمان توجيه الشباب للتعبير بشكل مناسب كمثقفين، لا متظاهرين، وكنت أردد - وما زلت - لماذا كنا نحتفي بوقفة سارتر أو جارودي في شوارع باريس، لدعم هذه القضية أو تلك ولا نفعل نحن ذلك...؟ وقررنا التجمع بوسائل مختلفة على التاسعة صباحاً أمام الجناح، وكان مشهداً رائعاً بحق وحوالي 10 - 15 مثقفاً يظهرون فجأة أمام الجناح، ولا ندري كيف عرف بعض الصحفيين بذلك فتجمعوا حولنا، وجرى الشباب إلى الأجنحة المختلفة حاملين الأعلام الفلسطينية التي جاءوا بها بالآلاف - دون علمنا

فعلاً - من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وليضعوا الأعلام على الكتب المعروضة إشارة إلى فلسطين بديلاً لإسرائيل..

لم نفاجأ برجال المباحث، وهم محيطون بمجموعتنا، وفي مقدمتهم العميد الجمال الذي لا أنسى صراخه أمامنا، بدهشة عن عدم معرفته بهذا الترتيب، وينادينا باسمنا وكيف نتجاهله في الإحاطة لحمايتنا..! إلى آخر حجج الأمن التقليدية. ولا أدري بالضبط كيف قرر أن يعتقلني وصلاح عيسى، بينما تشتت المجموعة ابتعاداً عن سطوته، ووجدنا أنفسنا في بوكس الشرطة إلى مقر المباحث العامة بلاظوغي، وأخونا من المباحث العامة كلما رأنا صرخ بالاستغراب عن عدم معرفته بهذا الترتيب الذي لم يكن يصح فعله..!

قضينا الليلة في مبنى المباحث العامة، وفي الصباح توجه بنا "بوكس الشرطة" إلى سجن القلعة، حيث وجدنا التعليمات "بالحبس الانفرادي" أي في زنازين منفصلة. حاول صلاح عيسى الاحتجاج بحكم خبرته ليضعونا معاً، والأصح أن نكون في سجن الاستئناف (كسجن قانوني على ما فهمت) ورفض الضابط القائم في سجن القلعة. وهنا ذكر لي صلاح أنه لو استمررنا رغم الاحتجاج في القلعة حتى غد، فلنضرب عن الطعام. ورغم خبرتي الضئيلة في هذا الصدد، ومدى معرفتي بقدرتي على الصيام ولأي وقت، فقد استجبت، وأكلت يومها بكفاية من الفول والعدس احتياطياً..! وأشهد أن ثلاثة أيام تقريباً لم تحدث مشكلة صحية.

كانت الزنزانه موحية بالكثير من أدب السجون وشعر زين العابدين فؤاد

وأحمد فؤاد نجم. وكتابة الحوائط، بما يسلي لبعض الوقت. ولكن الخوف من عنف السادات المحتمل، صاحب أنياب الديمقراطية كان حاضرًا أيضًا. حتى نزلنا للعرض على النيابة وجدنا معنا أربعة أو خمسة من كبار المحامين في مقدمتهم نبيل الهلالي ويحيي الجمل وعبد العزيز محمد وعبد الله الزغبى الذين جاءوا ضمن تقليد احتشاد المحامين للدفاع عن الوطنيين في ذلك الوقت. وغيرهم، ممن اعترضوا أولاً على السجن في القلعة (الذي قضينا فيها حوالي أسبوع)، وبدأ تحديد الاتهام المثير: بأننا أثّرنا الاضطراب والرأي العام ضد الحكومة بأعمال تضر بالعلاقة مع دولة صديقة، مما قد يشعل حالة الحرب، بالأعمال العدوانية التي قمنا بها (إشارة إلى المادة الثالثة في اتفاقية كامب ديفيد).

ودُهنّا جميعًا من حجم التهمة التي رصّها وكيل النيابة، الذي حرص أن يكون هادئًا لتهدئة روعنا، وجادل المحامين كثيرًا حوالي الساعة، وانتهى بمد الحبس لأسبوعين، لكن في سجن الاستئناف.

وضعوني مع صلاح في غرفة واسعة بها بعض السجناء والسياسيين السابقين علينا... وبها نوافذ يمكن الصعود إليها للإطلاع على أسطح قريبة ومنطقة السجن في باب الخلق، تقع في قلب المنطقة السكنية الكثيفة، تجعلك تشعر بضجيج الحياة حول السجن، وقد ترى أهلك على أحد الأسطح القريبة - بعد دفعهم طبعًا لبعض المال لأصحاب البيوت المتواضعة. وتحملت توحيدة طبعًا عبء الوصول لهذا الموقع

مع غيرها. وبينما أبتسم وأنا أطل من بعيد متوقعًا حالتها، وأكاد أرى الدمع في عينيها، أخاف أن تراني مبتسمًا من طرافة المنظر والعلاقة في هذه الحالة، إلى أن يصلنا ما جلبه الأهل من مأكّل شهّي، فنستريح من القفز، فنركن للغداء والراحة ويركن الأهل للتعّب والقلق، وكأننا قتلة نستحقّ الشفقه، أو مهددين بالأحكام المشددة...

وجاء يوم الجمعة التالي بسرعة، ليصل إلينا عصر ذلك اليوم حوالي عشرين شابًا وصبيًا، ممن نعرف بعضهم من حول "اللجنة"، وفي مقدمتهم كمال أبو عيطة النقابي (وزير العمل في ثورة 25 يناير) وكارم محمود (أمين عام نقابة الصحفيين بعد الثورة أيضًا) متهمين بتوزيع منشورات في معرض الكتاب تحمل عنوان "لا للصهيونية". وبقيت أرقب العلاقات الجماعية داخل السجن كما نقرأ عنها، ومعنا خير بالسجن هو صلاح عيسى... وعند العرض بعد 15 يومًا على النيابة أمرت بالاستمرار لأسبوعين آخرين، ولكن يبدو أن الضغوط المحلية والخارجية أدت إلى خروجنا قبل انتهاء المدة. أذكر مثلاً أن صديقة إنجليزية، زوجة مهندس مصري صديق هي "ليز عصام عوني" استخرجت عناوين أعضاء جمعية العلوم السياسية الإفريقية وأمطرت خلاهم العالم الجامعي الدولي بخبر اعتقالي (متعّه العولة المبكرة!) وإذ برئيس الجمعية، البروفيسور ناثن شاموياريرا، وهو وزير خارجية زيمبابوي عقب استقلالها - وكما أخبرني لاحقًا - يستأذن مجلس وزراء زيمبابوي في الاتصال بصفته رئيس الجمعية المذكورة وليس كوزير، بالسلطات المصرية للنظر في أمر نائب رئيس الجمعية المعتقل لأسباب

تحتاج الجمعية لتفسيرها. قلت للسيدة ليز بعد خروجي، فضحتيني...! فأخذتها بجد كإنجليزية وغضبت على ما يبدو حتى شكرتها وشرحت لها طبيعة الظرف المصري! وفي مقابل ذلك ذكرت لي توحيدة، أن بعض قادة التجمع، أصدقائي، جاءوا إليها في المنزل ليشدوا أزرها، ولكن بالقول إن حلمي أعقل من ذلك، ولم يكن يصح أن يقوم "بتوزيع" منشورات كالشباب المتطرف في المعرض...! وحزنت الست بشدة من هذا الموقف الذي أغضبها (ربما مصدقة) وأغضبني في إثباته موقف قادة التجمع من اللجنة للأسف. لكني لا بد أن أذكر هنا أن حزب التجمع كان القوة السياسية البارزة بالفعل في معارضة كامب ديفيد، والدفاع عن الشعب الفلسطيني بمختلف أشكال التضامن، لكن القوى المحافظة فيه أيضًا كانت مزعجة للحركيين بين صفوفه بشكل واضح أيضًا. وبقي الجدل الرئيسي حول تلك المعاهدة المشؤومة في مختلف أطر الحزب مهما تنوعت آراؤنا، حتى لم تستطع تلك القيادة أي عرقلة لنشاط اللجنة، بقدر ما كانت التحفظات متبادله داخل الجماعة الثقافية نفسها، وبسبب ضغط الحكم السادتي على الساحة السياسية عمومًا...

ذكرت سابقًا أنني مع خروجي من السجن آخري يناير 1981، وجدت عرضًا من صديقي عبد الرحمن أبو زيد رئيس جامعة جوبا لاستدعائي للتدريس هناك خلال أسبوع، ورتبت حالي للوضع الجديد وذهبت للخرطوم ثم جوبا، لأفتح عالمًا جديدًا من الصداقات في هيئة التدريس، والشباب الدارسين أيضًا من بين الجنوبيين والشماليين ولم يكتمل العام

إلا والسادات يعتقل 1500 وطنياً مصرّياً فيما سمي بحملة سبتمبر 1981، متضمنة اتهام نصف أعضاء اللجنة وقيادات أخرى مثل عبد السلام الزيات ولطفي الخولي، وصلاح عيسى وفريدة النقاش ولطفية الزيات وغيرهم وغيرهم. وكان بينهم اسمي، رغم أنني كنت في جوبا، ورغم إنفاذي من السجن مرة أخرى، فإن ذلك لم ينقذني من الإحساس مع د. خليل حسن خليل، أن صداقة النميري مع السادات قد تؤدي لتسليمنا إلى القاهرة، فرتبنا الذهاب إلى تونس حيث استقرت بتعليمات من أستاذنا الراحل محي الدين صابر في رحاب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو).

هناك تعاملت لفترة بصفتي مناضل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، بل وشرعنا في برنامج للمنظمة حول "الغزو الثقافي الصهيوني"، التعبير الشائع الذي عدلناه في القاهرة بشأن مفهوم الغزو غير اللائق، لكنه مضى كذلك على المستوى العربي، بل وشاركتُ باسم اللجنة، ومع قاعدتها في مصر - لتنظم "أليكسو" اجتماع وزراء الثقافة العرب في دمشق في صيف 1982.

كانت الجامعة العربية التي نقلت لتونس وتولاها مثقف تونسي بارز هو الشاذلي القليبي حريصة لأن تذهب أبعد من البيانات المألوفة، وعاونتهم بالطبع في ذلك، حتى تحمس الأخضر الإبراهيمي الأمين العام المساعد مرة بمعاونة اللجنة، فراح بعض "محدودي الأفق" يصورون ذلك "تمويلاً

خارجياً" للجنة يسعى إليه أمينها. وعندما وصلتني تلك النسيمة، توقفت، بل وتوقفت معها روح التعاون مع بعض الهيئات العربية مع كيان اللجنة إلا بحضور المباشرة، أو بمشاركتي المباشرة في العمل. وتوفر ذلك بالفعل في التعاون مع تطوير التظاهرة التي بدأت بمؤتمر المثقفين العرب في ربيع 1982 بتونس بمعاونة عمر الحامدي، القيادي الليبي المثقف، وإنشاء المجلس القومي للثقافة العربية. ونشط المجلس بأمانته في الرباط نسبياً في إطار مفهوم قومي متطرف عن الثقافة وعروبته، وأحياناً إسلاميتها بما لم يوفر له نجاحاً كبيراً، إلا بجهود بعض من تولوه مثل حيدر إبراهيم أو تعاونوا معه مثل طاهر لبيب. كان ثمة شك دائم تجاه الماركسيين من قبل القوميين أو الإسلاميين الذين يتبنون قيادة مؤسسات عامة مثل هذه. ولأنني هنا في إطار الحوارات الثقافية والسياسية التي عشتها فإنني أطرح هذا الاستنتاج بألم حقيقي، من حالة "الإقصاء" هذه التي لا أجزم بأنها متبادلة، لكنها بارزة في الحالة القومية والإسلامية بحكم أنهم قادوا مؤسسات ذات إمكانيات في العمل ليس مجرد "مؤتمر الشعب العربي" في ليبيا مرة، أو المجلس القومي للثقافة العربية مرة، ولكن يمكن لأي مراقب أن يلحظها في بنية ونشاط مركز دراسات الوحدة العربية وما نشأ في أحضانه من "المؤتمر القومي العربي" أو "المؤتمر القومي الإسلامي". والأول كان امتداداً معقولاً نسبياً لمركز دراسات الوحدة العربية، وأذكر أنني كنت من أعضائه وأحضر مؤتمره شبه السنوي، وإذ بقادته يطرحون مسألة المؤتمر القومي الإسلامي لتيسير "الحوار بين القوتين البارزتين"،

وهي النظرة التي جاءت بحسن الترابي وراشد الغنوشي وعصام العريان ليؤكدوا سطوتهم على ساحة النخبة العربية التي لم يتوفر للإسلاميين خاصة قبل ذلك تأسيس أي حشد مماثل بمكونهم الثقافي الخاص على الساحة، وانسحبت بهدوء من المؤتمرات، مع سميير أمين وحتى بعض الناصريين والقوميين من غير أصحاب الوفاق الجديد.

وأنا دائم الدهشه من موقف الكثير من القوميين الذين استفادوا من الماركسيين في الستينيات تحليلاً وتأيداً، بل وتنظيماً في بعض الحالات (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين) ثم تحولوا بأشكال مختلفة إلى الإسلاميين عندما صعدوا في السبعينيات يحاورونهم في وفاق لم نكسب منه شيئاً على الساحة العربية، إلا ما حدث في السودان والجزائر ومصر، من ضربات إسلامية. ولم تأت هذه التجمعات بجديد إلا ما دفع إليه الإقصاء من صراع مدمر، وشل حالة الائتلاف التي كان يمكن أن تدفعها مشروعات الدولة الوطنية...

كانت سنوات الثمانينيات سنوات اختبار فعلية لكثير من القضايا، وأعتبرها سنوات التفاوضات السرية، سواء من قبل الدول العربية الإسلامية أو النظام المصري، وحتى في القارة الإفريقية. فقد انتهى الفلسطينيون إلى مقررات الجزائر ثم أوصلو، وانتهت القمم العربية إلى مقررات الرباط السعودية، وانتهى الجنوب الإفريقي باتفاق "نكوماتي" لموزمبيق أولاً ثم صفقه التحول في جنوب إفريقيا، وكل ذلك في أطر التفاوضات والاتفاقات السرية، وفي غيبة الشعوب ومنظمتها..!

استمرارية اللجنة

مع عودتي من تونس منتصف 1986 كانت "سنوات السباح" (grace period) التي أتاحها حسني مبارك في بداية حكمه في مصر قد انتهت، بما حملته من الشعارات المضللة عن "اليد البيضاء"، و"كفن بلا جيوب"، إشارة للحملة الإعلامية حوله كرجل نظيف اليدين وغير مهيا للفساد إلخ، ولذا لم أدهش من بقاء اسمي وغيري عند ضباط الجوازات على قائمة الانتظار عند دخول البلاد لأكثر من عقدين منذ قضايا كامب ديفيد، وكانت اللجنة مستمرة، وصار دعمها لفكرة "مركز البحوث العربية" جزءا من المشروع الذي تفرغت له عام 1986 تماما، حتى قام أول عام 1987 كما سأذكر التفاصيل بعد قليل..

لكن للأسف وجدت العمل في اللجنة يصطدم بشكل متزايد بقيادة قيادة حزب التجمع، وبدأت الانسحابات تظهر من قبل شخصيات تهم عمل اللجنة كثيرا، ولذا كان همي ود. لطيفة الزيات وضع حد لهذه الظاهرة، ومنع الضغط على اللجنة، وإذ بقرار القيادة بضرورة الإشراف أكثر علينا عبر تعيين شخصية من الحزب تضع اللجنة أكثر في الإطار الحزبي، وقررنا رفض ذلك أو الانسحاب من الحزب. وأعددت قائمة بأسماء الأمانة التأسيسية، والداعمين للجنة تصل لأكثر من مئة شخصية (انظر القوائم المرفقة) وذهبت بها مع لطيفة الزيات لمقابلة خالد محي الدين رئيس الحزب مباشرة، وبعد الاتصال لتأكيد موقف الشخصيات الداعمة. برفض التدخل في شؤون

اللجنة وتأكيد استقلاليتها، خاصة وأن أمين اللجنة نفسه عضو الحزب ويستطيع التعريف بآرائه، وفهم خالد محي الدين الرسالة، ودعا رفعت السعيد لوقف حضور السيد المكلف مؤخرًا بالإشراف والذي لم يكن ذا صلة بالحركة الثقافية أصلاً، وهذا ما يكشف معنى الاستبداد البيروقراطي والفكري في حزب يمثل ثورة المستقبل..!

ومع كل محاولتنا جميعاً إحياء نشاط اللجنة، كان الجو السياسي العام، وعلاقة منظمة التحرير بالنظام، ثم ما تقبله من أفكار، مما جعل حديثنا عن مخاطر التطبيع مع إسرائيل يبدو متهافناً بدرجة أو أخرى. وبدا ذلك واضحاً بشكل جعلنا نشعر في إعداد قوي لندوة عن ثقافة المقاومة، يشارك فيها مجلس الجنوب اللبناني ومنظمات يسارية فلسطينية مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية مع الشخصيات المصرية، وإذ بالسفارة الفلسطينية تتدخل لمنع مشاركة قيادات معروفة في الثقافة الفلسطينية، حتى عند الوصول إلى المطار، ومع ذلك كانت الانتفاضات الفلسطينية، الأولى والثانية أكبر حافز لاستمرار عمل اللجنة مع اللجان الشعبية الأخرى.

ولا يكاد القول يتوقف عند زهوة عمل اللجنة، إلا مع ما بدأنا نشهده من قوة الأقلام المصرية التي بدأت التحفظ أو الاحتجاج على اتفاقيه أو سلو أو السفر إلى فلسطين في ظل أجواء التطبيع، مما جعلني أقول مرة بعد قراءة مقال لسلامة أحمد سلامة، إن هذا أقصى ما يمكن أن تقوله اللجنة نفسها في الظل، وأصبح متجسداً بالصحف اليومية في أقوى حالات التعبير من قلم هام مثل سلامة أحمد سلامة.

ارتبط ضعف حضور اللجنة في المجال العام، باشتداد أزمة الفلسطينيين بعد "أوسلو" من جهة، وضعف حركة اليسار في ظل ضغط "مؤسسة الرئاسة" التي سلموا بها لفترة، ثم انتهت إلى ضعفهم أمام انشغال المجتمع كله بأزمته مع "الجماعات الإسلامية" وإرهاها الدرامي مثل مجزرة الأقصر. في نفس الوقت تهالكت حركة اليسار الراديكالي، بل والحزب الشيوعي المصري نفسه، الذي انشقت عليه مجموعة نبيل الهلالي ويوسف درويش وميشيل كامل، وكنت في الواقع متعاطفاً مع هذا الانشقاق تحليلاً من وهن الحالة اليمينية والفردية في الحزب الشيوعي المصري.

وفي هذا الجو، اعتمدنا على الرأي العام تجاه إسرائيل والصهيونية، حيث ظهر الرفض الشعبي الواسع لأي مظاهر للتطبيع مع إسرائيل في الثقافة والتجارة وتبادل الزيارات - رغم تسليم معظم الحكومات العربية بها بشكل أو آخر بسبب أجواء مبادرة "الملك عبد الله" في الرباط أوائل الثمانينيات، ثم اتفاقية أوسلو أوائل التسعينيات. ولذا اعتبر تأسيس مركز البحوث العربية في 1986 بديلاً مقبولاً لأفكار اللجنة ونشاط بعض أعضائها الذين ظلوا مخلصين للفكرة. والتي لم تتوارَ حتى الآن. فقد شعرت أنه ثمة مَنْ حرص على إشكال استمرار روح اللجنة في أنماط من التجمعات بقيادات متنوعة من القوميين واليساريين أو الإسلاميين مثل لجان التضامن مع الانتفاضات الفلسطينية وحملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية في مصر.

وفيما يلي سأضع بعض المواد التي تعتبر وثائق هامة لقارئ تاريخ هذه

اللجنة، سواء في المقابلة الصحفية التالية، التي تعبر عن الإطار الفكري للجنة، وهو ما زال طازجاً بعد عشر سنوات من قيامها، سجله لي الصديق كارم يحيى لصحيفة الوطن الكويتية، أو قائمة الأمانة التأسيسية للجنة، بل وقائمة مسانديها ممن وقفوا معها لحمايتها من التسلط البيروقراطي في حزب التجمع، وكذلك هيكله عناصر اللجنة من الهيئات أو الإصدارات.

أولاً: المقابلة الصحفية

عشر سنوات، بعد كامب ديفيد

س: حدثني عن الفعل ورد الفعل محلياً في مصر وعلى الساحة العربية، إزاء اتفاقية كامب ديفيد.

ج: لم تكن "كامب ديفيد" إلا "فعل الصدمة" لكشف حقائق الموقف العربي والمصري خاصة، ولذا كان السادات شديد الجراءة والثقة بالنفس وهو يقول لقد فعلت ما يكاد أو يرغب الآخرون في فعله!

كان فعل "متحد" صارخ، لا يوقفه إلا درجة تحد مماثل، فعند من يكون هذا التحدي المضاد عادة؟ المتوقع أن يكون عند جماهير مهياة سياسياً. وفي حالة نشاط حركة التحرر الوطني يتقدم الكفاح المسلح

حركة الجماهير، لأن فعل العنف المسلح غالباً ما يكون أسرع في التعبير من العمل الجماهيري الثوري المنظم، كما يقول فانون مثلاً، من هنا اتجه النظر إلى الثورة الفلسطينية من جهة، وإلى فعل الجماهير المصرية من جهة أخرى، كمحورين أساسيين للفعل أو رد الفعل، فماذا حدث! فالمرقب العادي يستطيع أن يرى أن الثورة الفلسطينية لم تشكل الفعل أو رد الفعل المناسب في مواجهة كامب ديفيد حتى الآن، لظروف تتعلق بوضعها مع دول المواجهة من جهة أو بنهج العمل السياسي الغالب على العمل العسكري من جهة أخرى، ومن ثمَّ سارعت إسرائيل وحلفاؤها في ظل هذا التردي العربي إلى تأكيد حالة وجودها "الطبيعي" تمر بقناة السويس، تحصل على البترول من على بعد أمتار في مصر، تدفع بقنوات التجارة والسياحة والمشروعات الزراعية، هذا مع من يريد السلام، ومن لم يصرح به فليقبل أداة الردع في ضرب المفاعل العراقي، أو ضرب المنظمة في لبنان وتونس، والموقف العربي يعطيها دائماً نتائج إيجابية. فمن اللات الثلاث بالخرطوم 1967 أصبح هناك قرارات فاس المعتدلة، ومن الضغط لتوقيف الهجرة لإسرائيل إلى مشاركة نظم عربية في نقل الفلاشا إلى إسرائيل، ومن المواجهة الجماعية لكامب ديفيد أو حتى "مساعدة مصر" على الخروج من كامب ديفيد إلى "التضامن العربي" خارج إطار كامب ديفيد ومن أجل حرب الخليج... إلخ، والمشكلة الحقيقية هي أنه بدلاً من أن تقوم النظم العربية بذلك وهي

في عزلة عن الجماهير، فإنها تجد دائماً "مثقفين" يدافعون عن مسلسل التنازلات، ليقل تدريجياً هامش العزلة أو يبدو كذلك على الأقل.

س: إذن: ماذا عن الغزو الثقافي الصهيوني؟

كان رد الفعل السريع لتوقيع معاهدة كامب ديفيد هو الحديث عن غزو "ثقافي صهيوني" وهي الفكرة التي تمت مراجعتها بسرعة، لكنها نشأت أساساً من متابعة سابقة وقلقة للأساليب الصهيونية في الأراضي المحتلة، للتأثير على الهوية الفلسطينية أو الاعتداء على التراث الوطني الفلسطيني، فضلاً عن الدعاية الصهيونية الواسعة ضد مقولات الفكر السياسي العربي أو الطموحات الوطنية العربية.

وجاءت كامب ديفيد نفسها لا لتحدث عن ترتيبات السلام وتوفير الأمان لإسرائيل فقط، بل تضمنت أيضاً حديثاً موسعاً عن "وقف الدعاية المعادية"، بما يعني مراجعة التراث الفكري والثقافي العربي تجاه إسرائيل. وطرحت بسرعة مشروع الاتفاقية الثقافية والتبادل الثقافي بين مصر وإسرائيل، كما طرحت بسرعة مشروع الاتفاقية الثقافية والتبادل الثقافي مع الدول العربية... إلخ، ليتأكد أن إسرائيل في عجلة من أمرها لتعرض لموروثنا الثقافي العربي في التحرر الوطني، ومجموعة القيم المرتبطة به وشل الطاقة الدعائية الفكرية المعبرة عنه، ولذلك سميت هذه العملية "بالغزو" الثقافي الصهيوني.

وأذكر أن هذا الموضوع استغرق مناقشات موسعة في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، حول المكون الثقافي الصهيوني، المقصود أن يقوم بالهجوم، وهل هو أمر نسلم بوجوده أصلاً في مواجهة المكون الثقافي العربي على المستوى القومي؟ أم أن الفكر العنصري الصهيوني المهاجم لا يمكن أن يشكل قاعدة هجوم ذات طابع ثقافي، وإنما يصدر خطره من التحاقه العضوي بما يعرف بالإمبريالية الثقافية. أو التسلط الثقافي الإمبريالي بوسائله المختلفة، ومنها هجوم النظم العنصرية على الوطنية العربية أو الإفريقية.

لذلك استقر في مصطلح حركة الدفاع عن الثقافة القومية، أن يقرن الغزو الثقافي الصهيوني بالاستعماري، حيث الاستعمار الثقافي "صيغة مألوفة مصطلحاً وواقعاً، وهي التي تعبر عن مفهومنا الشامل للثقافة من جهة، وثقتنا في أهمية الدفاع بالثقافة عن شعوبنا من جهة أخرى إلى جانب الدفاع بأساليب النضال الأخرى.

وقد كان لا بد عندئذ من التفريق بين طبيعة عمليات الغزو الثقافي المرتبطة بمصطلح الإمبريالية الثقافية أو الاستعمار الثقافي، وهي ما تتمثل تحت مسميات أخرى كالإختراق أو التغلغل أو فرض الازدواجية... إلخ، وبين أنشطة العلاقات الثقافية التقليدية القائمة على الاحتكاك والتبادل الثقافي، ويلعب فيها الاختيار أو التكافؤ الدور الأساسي. وهذه

الأمر جميعاً لا تتوفر في ظروف كامب ديفيد، فالاتفاق يمس جوهر الهوية الوطنية بالأساس، مؤثراً على مجتمعات يدمرها الانفتاح والتبعية للسوق الرأسمالي العالمي. ومن هنا فالاتفاقات الثقافية والإعلامية لا تمثل إلا اشكالاً من التسليم الثقافي ومحاولة فرض نظام جديد للقيم الاستعمارية الجديدة، شرطها الأول تعديل نظامك الكامل من القيم الوطنية والهوية الثقافية المعبرة عن تاريخ وواقع ثقافي واجتماعي معين. وعند ما يتصل هذا التناقض الرئيسي بالتطبيع يكون معنى الغزو الثقافي المباشر لإسرائيل في مصر على تعدد أشكاله بقدر ما يتحرك بكثافة أكبر عبر الطرف الأمريكي. وكنا نرصد بعناية الكثير من خطط البحوث والندوات المشتركة ومنح للسلام تجمع باحثين عرباً وإسرائيليين في أمريكا. وليس صدفة أن تحتل دائرة بحوث علم النفس، ونشاط السياحة دائرة اهتمام أكبر مما نتصور، فيما أسماه السادات تجاوز الحاجز النفسي الذي لم يكن مسألة عرضية، إذ هو التعبير الأمريكي لعملية كسر المقاومة الثقافية لدى شعب من الشعوب، وهذا هو جوهر الاستعمار الثقافي تحديداً.

ولقد لفت نظري مثلاً وأنا أطلع على اتفاق "التعاون الزراعي" بين مصر وإسرائيل والموقع في القدس المحتلة أكتوبر 1979، أن لجنته التوجيهية قد اجتمعت في يناير 1982، أي عقب تولي الرئيس مبارك مباشرة، وفي أول صفحة للاتفاق أورد هذا "النص" أن التعاون والتجارة

المتبادلة بين مصر وإسرائيل، لا تسهم فقط في التقدم الاقتصادي، بل في التغلب على الحاجز النفسي بين الشعبين أيضًا، ومن ثمّ تدعم العلاقات الاجتماعية والاستقرار السياسي! أما اللجنة التوجيهية للاتفاق فقد انعقدت في إطار ثلاثي بحضور أمريكي وفي واشنطن، وحددت هدفها ببحث موضوعات التعاون وتوحيد نهائجه، وعندما حددت اللجنة مجمل الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بمبلغ 56 مليون دولار في ذلك الوقت، يرد من بينها مبلغ 10 ملايين دولار قيمة خبرة مئة وخمسين خبيرًا إسرائيليًا لمصر، فهل يتصور مواطن مصري أننا نستورد الخبرات الزراعية من إسرائيل، إلا إذا تصورنا مدى تدهوره النفسي والحضاري والاجتماعي؟ هذا هو معنى الاستعمار والغزو الثقافي، مرة أخرى.

س: من خلال موقعك في الجامعة العربية عقب بدايات كامب ديفيد ماذا رصدت على المستوى العربي؟

اللافت أن رد الفعل على المستوى القومي يأخذ فكرة "الغزو الثقافي الصهيوني" دون تطويرها الذي سارعت بتقديمه لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.

وقد كان لموقف اللجنة ونشاطها أساسًا شرف دفع الموقف العربي عمومًا للتصدي لكامب ديفيد الثقافية، ففي ضوء بيانات اللجنة المعروفة

وقيامها أصلاً عبر مؤتمر للمثقفين المصريين في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد مباشرة في مارس 1979. ولعوامل دفع ذاتي أخرى في عدد من البلدان العربية، انتهت السلطات الثقافية لضرورة عقد تظاهرة ثقافية معادية للغزو الثقافي الصهيوني، المرتبط بكامب ديفيد بدلاً من بحث موضوع الاستعمار الثقافي برمته، وانعقد المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب في دمشق في 28 يونيو 1980 بناء على دعوة وزيرة الثقافة السورية. وأذكر أن الدعوة وجهت للدكتورة لطيفة الزيات ولشخصي لحضور المؤتمر كمراقبين عن اللجنة. وحالت ظروف محلية دون حضورنا، فعبر الأستاذ محمود أمين العالم القادم من باريس عن المعارضة المصرية، وتقديم وثائق اللجنة في نفس الوقت خلال حديثه إلى المؤتمر، بينما لم ينجز المؤتمر نفسه كثيرًا من الناحية العملية.

ومع ذلك فإن هذا الضعف العام في المواجهة، لم يمنع عددًا من المثقفين الوطنيين من الاجتماع في تونس في مارس 1982، في إطار مؤتمر لمواجهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني هكذا بوضوح، وهو المؤتمر الذي انتهى بإقامة المجلس القومي للثقافة العربية في إطار مؤتمر الشعب العربي بليبيا، ذلك المجلس الذي تنتقل به الظروف من تونس، إلى المغرب إلى طرابلس، وفق الظروف العربية المواتية، لكن يظل يذكر لهذا الشكل أنه جمع نخبة من المثقفين القوميين والتقدميين المستقلين، وأطلق لمثلي لجنة الدفاع عن الثقافة القومية فرصة التعبير الصحيح

عن مفاهيم متقدمة في الاستعمار الثقافي الصهيوني والإمبريالي الدولي، وجعل "الرابطه الشعبيه والتقدميه" بديلاً محتملاً للروابط النظامية التي لم تستطع أن تطرح القضية الصحيحة، ولولا النزوع القومي "الرومانسي" أحياناً والساذج أحياناً أخرى، لكان اجتماع تونس بداية عمل ثقافي ثوري أكثر فعالية مما توصل إليه، فبدون المثقفين الثوريين الحقيقيين لا نتوقع للرؤى الرومانسية أن تدرك عمق البعد الاجتماعي للمشكلات الثقافية ومنها مشكلة التبعية الثقافية. ومشكلة الغزو الثقافي الحقيقية لم تعد في الإنتاج الثقافي أو الأشكال الثقافية التقليدية، وإنما أصبحت تنال نمط الحياة الاجتماعية ونظام القيم الاستهلاكية السائدة في المجتمع العربي. وهذه مشكلة طبقية اجتماعية إلى جانب كونها ثقافية حضارية. ومن هنا نقول إنه بدون فكر اجتماعي طبقي يصعب طرح صحيح للاستعمار الثقافي.

س: هل لهذه المفاهيم أثر على التعامل الإفريقي مع ما حدث في كامب ديفيد؟

إن المقتل في كامب ديفيد هو علاقتها المباشرة بصيغة التحرر الوطني العربي "لأنها صيغة للقضية المركزية عن الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين والاستعمار الاستيطاني".

وقد كان مرور كامب ديفيد من خلال أكبر مراكز "المقاومة الوطنية"

عربياً وإفريقياً أي من بوابة القاهرة، مما أدار رأس الأفارقة، وجعل
الكثيرين يتصورون أنها مجرد إجراء مؤقت ضمن تكتيكات مصر
البارعة سياسياً!

ويلقى هذا المفهوم بالطبع هوى لدى الذين يريدون التصالح مع
جنوب إفريقيا، دون تحمل المزيد في مواجهة النظام العنصري الإمبريالي
المماثل هناك. ومن الطرائف التي قد تكون متشابهة لما حدث على المستوى
العربي، هو ما وقع عند مناقشة اتفاق موزمبيق مع جنوب إفريقيا،
فيما سمي بكامب ديفيد الإفريقية سنة 1984 (اتفاق نكوماتي)، فإن
الذي تصدى لموزمبيق بالتقريع في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية
هم ممثلو ساحل العاج والسنغال والجابون مثلاً، وهي دول معروفة
بنداءاتها السابقة للحوار مع جنوب إفريقيا، لكنها ركزت هذه المرة
على عدم التشاور الذي وقع بينما هم عرابو الاتفاق! وأعتقد أن الموقف
الإفريقي هنا قريب من أي تحليل للموقف العربي أو موقف عدد لا
بأس به من الدول العربية! ممن أخرجهم السادات بانفراده..!

لقد كانت الصدمة كبيرة على المستوى الإفريقي، لثقل مصر الكبير
والذي لا يستهان به نتيجة دورها السابق في حركة التحرر الوطني
الإفريقية، وكان إشفاقي على الدبلوماسي المصري كبيراً، حين استمر
بعد كامب ديفيد يطالب زميله الإفريقي بعدم إعادة العلاقات مع

إسرائيل، حتى تحرر بقية الأراضي العربية! وكانت هذه هي الصيغة البارة التي وضعها د. بطرس غالي، وحتى هذا المنطلق تغير الآن بعد عشر سنوات لتصبح الدول الإفريقية في رأي هذا الدبلوماسي حرة في تقرير موقفها! وطبعي أن مصر وحدها لا تتحمل النتائج، فإن تعامل كثير من العرب مع جنوب إفريقيا، وعدم ملائمة حجم أو توجه المساعدات العربية لإفريقيا، جعل الأفارقة لا يبذلون جهداً كبيراً في تحليل دلالة كامب ديفيد، قدر انشغالهم بمواجهة سوء الموقف العربي من القضايا الإفريقية، وما يسمى بتصدير المشاكل العربية إلى الساحة الإفريقية (الصحراء الغربية - تشاد - القرن الإفريقي - جنوب السودان) مما جعل كامب ديفيد تتوارى إلى جانب هذه المشاكل، أما المثقف الإفريقي فإنه لم يعيش بعد جدل الصراع العربي الصهيوني على المستوى الثقافي لضالة ما يصله عن طريق القناة العربية، فإن مليارات البترول لم تكلف نفسها عناء الإنفاق على جهاز عربي للترجمة حتى الآن، ويظل هذا المشروع طريح أروقة مؤتمرات وزراء الثقافة والتعليم العرب كما أن القنوات الأوروبية محاصرة بالنفوذ الصهيوني إلى حد كبير.

س: ما الرأي في مقولة إن كامب ديفيد أصبحت تستقر تدريجياً في الوجدان الثقافي العربي بما يقع من لقاءات وحوارات أو تجاهل لحقائق الصراع العربي الصهيوني انتقالاتاً لقضايا فرعية أخرى؟

أم أن ذلك نتيجة تجدد دور بعض اليساريين خاصة من مصر في إدارة الحوار المزعوم، وكلها في النهاية أشكال لقبول التطبيع؟

ج: لا بد أن نسلم بمرارة أن شيئاً من ذلك يحدث بالفعل، سواء في مصر أو على المستوى العربي. ولا أعني التطبيع الثقافي بمعناه المباشر ولكن بمضمونه على الأقل، ولا بد أن نسجل أولاً أن أكبر عدد من الكتب والمقالات والمطبوعات المختلفة المضادة للتطبيع وكذا حركة مقاومته، صدرت من مصر أساساً من كتاب وهيئات وطنية تصدرت وما زالت لكشف ما يجري على هذه الساحة بالكلمة، سلاحهم الأساسي بالمواقف أيضاً، لكن ظواهر القبول ولو بالصمت أصبحت لافتة أيضاً.

تعدد عديد من المؤتمرات والندوات والملتقيات، يحضرها إسرائيليون بوجود مصريين وغيرهم من العرب دون حرج ودون مقاومة ملحوظة، على نحو ما كان يحدث من قبل فقد ارتفع ستار الحياء كما نقول عن وجه الكثيرين.

لكن ذلك لم يأت من فراغ فالنظم القائمة والظواهر الكبيرة الحاصلة تدفع حالة الإحباط والاستسلام بدورها، يحدث نقل الفلاشا لإسرائيل دون رد فعل، جماهيري أو رسمي عربي يذكر، وتعيش المغرب حالة كامب ديفيد شبه كاملة، دون رد فعل بل تعقد الندوات القومية هناك دون أي مواجهة ثقافية للحدث!

واللافت أن التلميح واللمز لا ينال دائماً إلا اليسار والمثقفين أو المنظمات اليسارية والماركسية تحديداً، دون فهم حتى لإطار هذا الموقف. وذلك رغبة في النيل من حركة اليسار الحقيقية أكثر منها تألماً من هذا الموقف أو ذاك. فالذين يسارعون بالتعريض باليسار، والميل ملحوظ للتعميم على الآخرين لأسباب لا تخفى كما قلت، لا يذكرون إلا مشكلات التحليلات اليسارية لحظة قيام إسرائيل وفق قرار التقسيم، ليس قبل ذلك ولا بعده، ويغفلون التحليلات الاجتماعية لواقع النظم العربية وطبيعة توافقها مع القوى الاستعمارية في ذلك الوقت، كما أغفلوا التطور الذي وقع في نظرة اليسار نفسه للقضية، حتى وصل بتحليلها إلى جوهرها الحقيقي لصراع حركة تحرر وطني عربية، ضد الإمبريالية العالمية وقاعدتها الصهيونية والتشكيلات العربية الرجعية نفسها.

لا يذكر أحد أن هذا التطور الكبير كان جهد اليسار وليس غيره تقريباً. فغيره كانوا أصحاب التفسير الديني "الصليبي" الذي لا نعرفه الآن. فأين قضية إسرائيل أو كامب ديفيد أو المواجهة في برامجهم السياسية والاجتماعية وغيرها؟ أين أصحاب "الثأر القومي" أو الصراع الحضاري أو "الوحدة أولاً"، وكلها برامج راجعت وتراجع نفسها دائماً أمام التطور الفكري الذي دفع به اليسار أساساً، إلى قلب حركة التحرر الوطني العربية وقياداتها وبعض تنظيماتها، وكان ذلك طبيعياً

ومتسقًا مع فترة المد الوطني الذي كان اليسار في طبيعته بالتأكيد،
التفافا حول عبد الناصر أو دفعًا لتنظيماتهم الماركسية المستقلة.

ولا يوجد يساري أو ماركسي ملتزم الآن بعيدًا عن هذا الفهم،
الذي تمت صياغته منذ المد التحريري الوطني العربي، وإن كانت
فاعليتهم في الساحة قد يكون أصابها ما أصاب الساحة من وهن،
رغم أن المسار الآن يحمل أبعادًا أخطر من ذلك.

والحقيقة أن الخطر ليس مجرد قضية "الحوار مع إسرائيليين"، كما
يخلو للبعض أن يضع الصيغة بهذا الشكل لإثارة البلبلة أو الاضطراب
في الحركة العربية، أو حتى الفرع دون تفكير. فالحوار لا يعني القبول
المبادل بشكل مطلق لكن تبقى المشكلة حول الظروف التي يجري
فيها الحوار، من أي نوع وطبيعة المتحاورين وما يمثلونه ونحو أي
هدف يتجه الحوار؟

ذلك أن الذين يتشنجون حول المطلق، يسارعون باتهام اليسار
وهم يقبلون بالقرار 242، الذي يدور حول الحل السلمي والسياسي
ناهيك عن أي تفاصيل أخرى الآن. وثمة قوى أيدت وتؤيد الكفاح
المسلح، من فوق أراضٍ غير أراضيها لخوفها من الأبعاد الاجتماعية
والشعبية لمسيرة الكفاح المسلح، ما دام مرتبطًا بالتغيير الاجتماعي
وفق تجربة هانوي وهافانا ودار السلام وبرازافيل!

وهناك طرف آخر أكثر محافظة لا يعني بقضية إسرائيل الآن والجدل من حولها، بقدر ما يتحدث عن التضامن العربي متجاوزاً به كل قضية كامب ديفيد والمسؤولية إزاءها. وبذلك يتجاهل اثارها البعيدة من أجل أهداف قريبة. وهناك أصحاب الحل السلمي أيضاً عن طريق المؤتمر الدولي، حيث يعتمدون على قوة مركز الحوار في حضور قوى دولية ضامنة لنتائجه في حدود معينة. والضمان المحلي هنا هو وجود الممثل الشرعي الوحيد للقضية الفلسطينية، وإن كان ذلك لا يعني التمثيل الأكيد لأصحاب الحق في إدارة الصراع العربي الصهيوني. لذلك فإن جبهة ديمقراطية يسارية حقيقية هي التي تستطيع أن تقف في مواجهة مثل هذه الحلول، وليس لخدمتها كما يتصور البعض أو ينجر إليه البعض الآخر.

والمشكلة أن القائلين الآن وبأي ثمن يعتمدون على مقولات ظاهرة الضلال، مثل استرجاع مثال فيتنام أو الإشارة لضرورة الثقة بالنفس، أو التخابث بالإشارة لجو التوافق والحوار الدولي بين قطبي الصراع العالمي. ولا مجال هنا لردود مفصلة حول صليل السيوف الذي كان يجري في فيتنام أثناء التفاوض، لإحداث أكبر اضطرابات داخل المجتمع الأمريكي، وهو ما لا يتوفر طبعاً في العالم العربي حالياً، كما لا توجد علاقات عضوية مثل التي كانت لفيتنام مع النقيض الرئيسي للمعسكر الإمبريالي المحارب أي المعسكر الاشتراكي، ولا مجال للثقة

بالنفس إلى هذا الحد في الطرف العربي، وحركة الكفاح المسلح أو الحركة الشعبية وحتى ثقافة التحرر الوطني نفسها ومثقفها في هذه الأوضاع المتردية، كما أنه لا يمكن القول إن التوافق الدولي قد أغفل أي عنصر من عناصر الصراع التاريخي مع الرأسمالية والإمبريالية، بدليل تمسك المعسكر الاشتراكي بكل نقاط تفوقه مقابل رغبتنا الهزلية في الاستسلام بحجة أن ثمة حوارًا على الصعيد الدولي.

وكان ثمة نقطة دائمة الإثارة عن حق الفلسطينيين في تحديد موقفهم، ومن ثمَّ فإن الحق "الفلسطيني" المستقل في هذه القضية بحاجة أيضًا لمناقشة الكثير من عناصره، فطبيعي أن الثورة الفلسطينية هي طليعة النضال العربي في الصراع العربي الملتزمة بالكفاح المسلح الفلسطيني. وهي التي تستطيع أن ترتب مع طليعتها التحالفات الصحيحة، من أجل إجراء حوار في ظروف صحيحة ومن أجل أهداف صحيحة.

إن حديثي هذا هو من تراث اليسار العربي والعالمي على السواء، والمضللون باسم اليسار يعرفون أنهم لا يمثلونه. والمهاجمون لليسار انتهازًا يعرفون أن بيوتهم من زجاج هش!

فبعد عدة سنوات بدأت تواجهنا ظاهرة تكوين مجموعات - لا أفراد - للتواصل مع إسرائيليين بأساليب أخرى، ففاجأنا بمن سُموا

"أصحاب كوبنهاجن"⁽¹⁾ بصيغة أشد إثارة من سابقتها لتأكيد وجودهم على الساحة المصرية تحديداً، إذ لا نسمع بهم في أي مجتمع آخر عربي أو غير عربي، إلا ما نشرته صحيفة "يديعوت أحرنوت" من تفاصيل حركتهم في مطلع القرن، ثم اجتماعهم بفندق "ماريوت" بالقاهرة. ولا أدري لماذا كل هذا الحماس - وبأي ثمن - للعمل مع حفنة من الإسرائيليين، في ظل الصيغة الصهيونية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والعربية، وكأن أصحاب كوبنهاجن يتسابقون لدخول الانتخابات الإسرائيلية ضد "نتنياهو" ولصالح حزب العمل صاحب نفس الصيغة لفلسطين والعالم العربي، وقد جربها بعض العرب من قبل مع راين فجاءت "بنتنياهو"! فإذا ما كان الحديث عن ضرورة "المبادرة" وحسن النوايا، فدعونا نعتبر مبادرة السادات منذ 1975 ثم 77 و1979 كانت حاملة لنفس البذور، أن "المجتمع الإسرائيلي" بعد عشرين عاماً يأتي بـ "نتنياهو" وأحزاب ما يسمى باليمين المتعصب، بنسبة تصل لثلثي هذا المجتمع. ولا بد أننا لاحظنا أن الليكود كان هو الحاكم نفسه قبل وأثناء كامب ديفيد باستثناء بضع سنوات "حزب العمل"، ولم يغير فيها أي بند بالنسبة للفلسطينيين إلا شعار "نفذ بهدوء" ومكاسب الصهيونية مضطردة..!

(1) مجموعة من المثقفين المصريين من الأهرام وحزب التجمع ومركز الدراسات الإستراتيجية ومركز ابن خلدون.

ولا يرعوي أصحاب كوبنهاجن من أية تجربة في هذا الصدد، فقد كان مستحيلاً على أي مثقف أوروبي - وبينهم اليهود - الحديث على اللقاء بالألمان أثناء التوسع الألماني النازي المشابه للتوسع الصهيوني الآن، رغم وجود المقاومة في ألمانيا نفسها لهذا النظام. وإذا كان ذلك من خمسين عاماً فإن نسبة لافتة من البيض في جنوب إفريقيا - ومعهم بعض اليهود أيضاً - وطوال العقود الأخيرة، قد انضموا للمقاومة الإفريقية تنظيمياً، ولحزب المؤتمر أكثر من غيره، ولم يتوقفوا عند القول بالعمل من داخل النظام ومسلماته المعروفة، حتى تفاوض الجميع على الصيغة الديمقراطية لجنوب إفريقيا الجديدة عام 1994، بينما يقف أصحاب كوبنهاجن عند صيغة أقرب إلى صيغة مفاوضات "صدقي - بيفن"، التي رفضها المصريون وغيرها في العشرينيات والأربعينيات، رغم أن شعار التفاوض كان معتمداً من الحركة الوطنية الأصلية.

ذلك أن أي صهيوني - إسرائيلي من مشاركي كوبنهاجن أنفسهم - لم يعلن رأياً إيجابياً ولو ذراً للرماد، في عودة ملايين الفلسطينيين لديارهم، مثل تسليمهم بقانون العودة لملايين اليهود إلى أرض ومواطنة ليست لهم، وليس ثمة موقف معروف لهم عن الاستيطان - وإن عبروا مثل راين أو بيريز عن التنفيذ بوسائل أخرى - والاستيطان هو جوهر الحركة الصهيونية، وأساس التوسع الإسرائيلي، والقنبلة الدائمة أمام أي "حل سلمي". يقف الجميع متفرجين، أو متحدثين عن "حساسية

الموضوع"، بينما يناقشون بوقاحة عنف الفلسطينيين - أو حتى نتيهاو - بينما تتحول أراضي فلسطين إلى "مستوطنات إسرائيلية" داخل إسرائيل الكبرى! ولينظر أي مثقف من أصحاب كوبنهاجن إلى خريطة الضفة وغزة، وليمعن النظر في نسبة 7 % أو 10 % مما بقي للفلسطينيين من أراضيهم أو بعد تهويد القدس، وليطرحوا برنامجهم في ضوء ذلك.

إن الوطنيين في مصر ليسوا "مرعوبين من السلام"، ولا مجرد مقاومين ثقلاء للتطبيع أو "أعداء للسلام"، ولكن الوطنية المصرية والعربية الأصيلة بجانبها تنظر للأمر ببعد نظر من مقاومتها لكامب ديفيد، وها هي نتائج الانتخابات الإسرائيلية "الديمقراطية" تؤيد ذلك باضطراب، رغم وجود "حركة السلام" التي لا أعتقد إن كان ينقصها "خمسة أصوات صديقة في كوبنهاجن". ولنضع إدراك الحركة الوطنية المصرية هنا - على الأقل - في ميزان مثل الذي تقيس به أمريكا وأوروبا - والأمم المتحدة - إجراءاتها لتحريم التسليح، أو إقامة الجيوش الحديثة على أرض ألمانيا واليابان حتى الآن عقاباً لها على حرب الإبادة (مثل حروب الصهيونية)، ورغم علاقة ذلك بسيادة دول كبرى، ورغم قوة الحركة الديمقراطية والسلامية في هذين البلدين، ورغم قوة "النظام العالمي" من حولهما، تمتنع أوروبا كلها عن أي حوار حول ذلك. وبنفس المنطلق نفهم تدمير "مانديلا" - دون اعتراض من البيض بعد اتفاقهم معه - للسلاح النووي في جنوب إفريقيا، بينما يتعامل

أصحاب كوبنهاجن "بالإشارة" لحساسية وضع القدس واللاجئين والهجرة اليهودية والدولة الديمقراطية لكل أصحاب فلسطين.

وفي مقدمة كل ذلك التسليح النووي لإسرائيل، بينما يمكن أن تكون هذه النقطة الأخيرة وحدها، مجال عمل دولي ديمقراطي وثقافي واسع للراغبين في "حركة سلام" بثمان أو بأى ثمن!

ثانيًا: الهيئات المؤسسة للجنة

ملحق

الأمانة الأولى للجنة عند تأسيسها 1979

رئيسة اللجنة: د. لطيفة الزيات

أمين اللجنة: حلمي شعراوي

أعضاء:

1 - إبراهيم عبد المجيد

2 - أحمد الجمال

3 - أشرف البيومي

4 - أمينة رشيد

5 - إنجي أفلاطون

6 - بثينة عادل

7 - جلال الغزالي

8 - جمال الغيطاني

9 - حازم هاشم

10 - رضوى عاشور

11 - سامي منصور

- 12 - سليمان فياض
- 13 - سهام بيومي
- 14 - سهام هاشم
- 15 - سمير فريد
- 16 - سيد البحراري
- 17 - صلاح عيسى
- 18 - عبد الشكور حسين
- 19 - عبد العظيم أنيس
- 20 - عبد المحسن طه بدر
- 21 - عبد الوهاب المسيري
- 22 - عز الدين المسيري
- 23 - عز الدين نجيب
- 24 - عفاف مراد
- 25 - عماد أبو غازي
- 26 - عواطف عبد الرحمن
- 27 - فتحية العسال
- 28 - فريدة النقاش
- 29 - كمال أبو عيطة
- 30 - ليلى الشربيني
- 31 - ليلى عنان

32 - محسن عوض

33 - محسنة توفيق

34 - محمد إبراهيم مبروك

35 - محمد عزام

36 - محمد الجندي

37 - محمد عودة

38 - محمد هشام

39 - محمد هيكل

40 - محمود المراغي

41 - محمود حامد

42 - ملك عبد العزيز

43 - منى أنيس

44 - نجاح عمر

45 - يوسف القعيد

مساهمون في نشاط اللجنة 1981 – 1994

1 - إبراهيم أصلان

2 - أحمد بهاء الدين شعبان

3 - أحمد عبد الله

- 4 - أشرف راضي
- 5 - إبراهيم الحسيني
- 6 - أمين إسكندر
- 7 - أمينة النقاش
- 8 - جابر عصفور
- 9 - جلال أمين
- 10 - جميل عطية
- 11 - حازم منير
- 12 - حامد عمار
- 13 - حسن نافعة
- 14 - حسين حمودة
- 15 - حسين عبد الرازق
- 16 - خليل حسن خليل
- 17 - دينا الخولي
- 18 - زكي البحيري
- 19 - سعدية منتصر
- 20 - سلوى بكر
- 21 - سها النقاش
- 22 - سهير مرسي
- 23 - سوزان فياض

- 24 - شريف حتاتة
- 25 - شاهنده مقلد
- 26 - شهيدة الباز
- 27 - صلاح سليمان
- 28 - عادل المشد
- 29 - عادل عيد
- 30 - عاصم الدسوقي
- 31 - عايدة سيف الدولة
- 32 - عبد الباسط عبدالمعطي
- 33 - عبد الحليم قنديل
- 34 - عبد الجواد عمارة
- 35 - عبد الحكم سليمان
- 36 - عبد الخالق لاشين
- 37 - عبد العزيز محمد
- 38 - عبد العظيم مناف
- 39 - عبد الهادي الوشاحي
- 40 - عبلة الرويني
- 41 - عرب لطفي
- 42 - عريان نصيف
- 43 - عزة إمام

- 44 - عزة خليل
- 45 - علي إبراهيم
- 46 - غالي شكري
- 47 - فاتن مرسي
- 48 - فاضل الأسود
- 49 - قاسم عبده قاسم
- 50 - فوزي منصور
- 51 - كارم محمود
- 52 - كريمة حافظ
- 53 - كمال مغيث
- 54 - لميس النقاش
- 55 - ليلى عبد الوهاب
- 56 - ماجدة أباطة
- 57 - ماجدة رفاعة
- 58 - مایسة خليل
- 59 - محمد أمين
- 60 - محمد حاكم
- 61 - محمد دويدار
- 62 - محمد عبلة
- 63 - محمد فايق

- 64 - محمد فراج
- 65 - محمد فرج
- 66 - محمد عبد الرحمن
- 67 - محمود أمين العالم
- 68 - محمود بقشيش
- 69 - مجدي حسنين
- 70 - مدحت الزاهد
- 71 - ملك رشدي
- 72 - ملك زعلوك
- 73 - منال يسين
- 74 - منى سعفان
- 75 - منى البرنس
- 76 - مي التلمساني
- 77 - نادر فرجاني
- 78 - نبهة لطفي
- 79 - نهر أمين
- 80 - هبة حلمي
- 81 - هشام بيومي
- 82 - وداد متري
- 83 - وليد الخشاب
- 84 - وائل عبد الفتاح

هيئة تحرير مجلة "المواجهة"

رئيس التحرير: رضوى عاشور

مدير التحرير: محسن عوض

المشرف الفني: عز الدين نجيب

المحررون: عماد أبو غازي

محمد محمد عبد الرحمن

مستشارو التحرير:

أشرف البيومي

أمينة رشيد

إنجي أفلاطون

حلمي شعراوي

سيد البحراوي

صلاح عيسى

عبد العظيم أنيس

عفاف مراد

عواطف عبد الرحمن

فريدة النقاش

هيئة تحرير نشرة المواجهة

حلّمي شعراوي

محمد عزّام

هيئة تحرير كراسات المواجهة

مسئول التحرير: سيد البحراوي

هيئة التحرير: حسين حمودة

صلاح سليمان

عبد الشكور حسين

منى سعفان

إشراف فني: هبة حلّمي

عزة خليل